فان توهم الجزء قوله ان الله الذي شهر بانه موجد الحوادث كلها هو الله تعالى ولا استناد لشيء منها الى غيره
قوله بل ما هو لتم منه من الكسب بل يستلزم القدرة شيئا اتم هو من الآثار ومن الكسب فان القدرة صفة
مقترنة بالارادة سواء كانت مؤثرة او كاسبة والمراد بالكسب مقارنة قدرة العبد بقدرة الله تعالى و
ارادة الفعل في العبد من غير ان يكون للعبد هناك تأثير او مدخل في وجوده سوى كونه محلا له قوله والعلم
لا يستلزم فان كل عالم يعلم ذاته الذي يمتنع كونه اثرا او ممكنا قوله وهو تكن واحد من جميع الوجوه
فلا يكون مصدرا للكثرة يتوجه عليه انه يجوز ان يصدر عنه اولا صفة واحدة كالحيوة ثم يصدر عنه اخرى
بواسطتها وهكذا فلا يلزم كون الواحد من جميع الوجوه من حيث انه كذلك مصدر الامور متكثرة على
ما قالوا في صدور العالم عنه تعالى قوله وايضا يلزم كون البسيط الحقيقي وهو الذي لا تكثر فيه اصلا
قابلا وفاعلا معا قالوا في بيان استحالته اذا اعتبر كون الشيء فاعلا مع اعتبار كونه قابلا اذ لو
كانا واحدا لكان فاعلا قابلا باعتبار واحد وكل قابل فاعلا لا قابل فلا بد في ذاته من جهتين يكون باحديهما
فاعلا وبالاخرى قابلا فان دخلت او احديهما في ذاته لزم تركبه وان خرجت او احديهما لزم الكل لان
الخارج يكون اثر الذات فيحتاج الى جهة اخرى يقتضيه وهكذا الى غير النهاية و ثبت بهذا الدليل كون
وجود الواجب عين ذاته وعدم جواز كونه مصدرا لامور متكثرة ولا يتوجه عليه النقض بكون النفس
معالجة لان بعضها من رذائل الاخلاق لانه بسيطة حقيقية قوله الا فانه يكون او اضافات رتبه
الشيء بعض بعضها بنوع بابا السلوب والاضافات فرع على المسلوب والمضاف اليه فالواجب يكن
ليس متصفا بشيء منها في مرتبة صدور المعلول الاول وان كان متصفا بها بعد ما يصدر عنه فلا ينافي ان
الواحد الحقيقي لا يصدر عنه الا الواحد واستدلوا عليه بانا نعلم بديهة ان العلة ما لم يكن لها اختصاص
بالمعلول لا يكون له هذا الاختصاص مع غيره لا يكون صدوره ذلك المعلول عنها اولى من صدور غيره
عنها ومن البين ان الشيء الواحد لا يكون مختصا بشيء او بغيره لان اختصاصه باحدهما يستلزم عدم
اختصاصه بالاخر وهو ظاهر فلا اقتضاء له استند الى الذات الواحدة من جميع الوجوه لزم كونه

[illegible]

الصادر

الصادر امرا واحدا فنختار ان الذات بذاته يختص بهذا الامر الواحد مرتبطا به فلا محذور قوله وانه
تعلم ان هذا ينافي ما لو ارادت تعلم ان كون الصفات زائدة صادرة عنه تعالى ينافي ان القول بكونه تعالى
فاعلا موجبا لها اذ ايجادها بالاختيار غير متصور لاستلزامه توقف الشيء على نفسه او التسلسل وذكر لان الافعال
الاختيارية يتوقف على العلم والقدرة والارادة فيما تقرر من كونها مبادئ لها قوله لان القاعدة و[illegible]
كونه فاعلا غير موجب لا يشمل الا الصفات بل انه مختص بما عدا الصفات الا الذات الكاملة الدالة عليها لا يدل
عليها على وجه يعم الصفات ويشملها ولو سلم شموله ذكر القاعدة لها ولا دلالة الادلة بحيث الصفات ايضا
تشمل
فنقول ان للعقل ان يخصص قاعدة كونه تعالى فاعلا بالاختيار بما عدا الصفات اعني العالم كما يخصص الحكم
بزيادة الوجود والتشخص وسائر الصفات الكمالية على الماهيات بغير الواجب لان العقل يحكم به
ملاحظة احوال الغير وملاحظة احوال الحوادث وسائر الممكنات على ان الوجود والتشخص وسائر
الصفات زائدة على جميع الماهيات واجبا كان او ممكنا ثم يلاحظ بعض احوال الواجب فيحكم بسببه بكون هذه
الامور غير زائدة في الواجب على ما تقرر عند الحكماء الكاملين في العقل قوله لانه لا دليل على نفي العينية حاصله
ان قوله متصف بجميع صفات الكمال بمنزلة قوله ان صفاته ليست عينية فيلزم ان يكون زائدة قوله
وكون الشيء عالما معلل لقيام العلم به فيكون العلم غير العالم فهو مغاير له ضرورة ان القائم بالشيء
مغاير لذلك الشيء بعض جواز الاشارة الى كل منهما تحقيقا او تقديرا بدون الاخر على ما هو يحكم كونه
معنى معتبر المغايرة قوله بل نفي العينية بديهي على ما علم بديهة ان الصفة لا يكون عين الموصوف و
يرد عليه ان هذا ليس نفيا للعينية التي يدعيها الفلاسفة فان معنى كون الصفات عينا له تعالى عندهم
هو ان ذاته تعالى ينوب مناب الصفات بمعنى ان ما يترتب على تلك الصفات في الماهيات الممكنة يترتب
على ذاته تعالى من غير حاجة في ذلك الى تلك الصفات ولذا قيل ان مذهب الحكماء نفي الصفات وابقاء غاياتها
الا ان يقال ان هذا الاستدلال رد على القائلين بانها لا هو ولا غيره بحداثتها الصفات قوله اذ المراد بهذه
الاشياء نفي غير المنفي من نوع ما ادوا بالنفي ما يعيد كلا [illegible]

[illegible]

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1